الأمم المتحدة

A/59/809–S/2005/338

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 May 2005
Arabic
Original: English and Russian

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ١٦٣ من جدول الأعمال
الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

مجلس الأمن
السنة الستون

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا بيان المجلس المللي (البرلمان) في جمهورية أذربيجان بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاحتلال القوات المسلحة الأرمينية لمدينة شوشا في جمهورية أذربيجان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا على سبيل الاستعجال تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٦٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار **علييف**
السفير
الممثل الدائم

030605 030605 05-35665 (A)

[الأصل: بالانكليزية والروسية]

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان الشعبية

بيان المجلس المللي لأذربيجان بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاحتلال القوات المسلحة الأرمينية لمدينة شوشا في أذربيجان

وافق يوم ٨ أيار/مايو من هذا العام، ذكرى مرور ١٣ عاما على احتلال القوات المسلحة الأرمينية لمدينة شوشا، وهو الاحتلال الذي كان إحدى مراحل العدوان العسكري الذي حدث بهدف اقتطاع إقليم ناغورنو - كاراباخ من أذربيجان وضمه إلى أرمينيا وطرد سكان أذربيجان الأصليين من بيوتهم. ومع احتلال مدينة شوشا، التي كانت على مدى التاريخ عاصمة لإقليم كاراباخ بأكمله، أتم الوطنيون الأرمينيون عملية التطهير العرقي الكامل لهذا الإقليم التابع لأذربيجان.

لقد أنشئت مدينة شوشا عام ١٧٥٦ فوق الموقع القديم للمستوطنة التي بناها الأذربيجانيون لتكون عاصمة لمملكة كاراباخ المستقلة التي أقامها الحاكم الشهير باناهالي خان جافانشير. ومنذ ذلك الحين والمدينة تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا هاما في حياة أذربيجان. فقد كانت مهد الثقافة والفن في أذربيجان، وقدمت للعالم شخصيات بارزة مثل الشاعر العظيم المللا باناه فاجيف؛ والشاعرة الموهوبة خورشيدبانو ناتافان؛ وعبد الرحيم بك هاجفردييف، مؤسس الواقعية في أذربيجان؛ ونجف بك فازيروف الكاتب المسرحي والصحفي الشهير وأحد رواد فن الدراما في أذربيجان؛ وأوزيير هاجيبايوف أول من ألَّف أوبرا في الشرق وأحد كبار المؤلفين الموسيقيين؛ وبلبول مغني الأوبرا العالمي المشهور؛ وافراسياب بادالبالي مؤسس الباليه في أذربيجان، والعديد من الشخصيات اللامعة من شعبنا.

ونتيجة لسياسة العدوان والتطهير العرقي التي نفذتها أرمينيا في ١٩٨٨ بهدف تكريس مطالباتها الإقليمية في أذربيجان، تم احتلال ٢٠ في المائة من أراضي جمهورية أذربيجان، أي إقليم ناغورنو - كاراباخ ومدينة شوشا مع المناطق المتاخمة له وهي: لاتشين، وكالباجار، وأغدام، وجبراييل، وفوزولي، وقوبدلي، وزانجيلان، كما طرد أكثر من مليون أذربيجاني من أراضي أرمينيا والمناطق المحتلة من أذربيجان، وخلّف العدوان أكثر من ١٨ ٠٠٠ قتيل أذربيجاني، وأصيب أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مدني، وانضم ٥٠ ٠٠٠ مواطن إلى قائمة المعوقين،

ودخل أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص إلى السجون أو أخذوا رهائن أو اعتبروا في عداد المفقودين؛ كما تعرضت ٨٧٧ مدينة وقرية ومستوطنة إلى الحرق والنهب والتدمير.

وأثناء العدوان، ارتكب الوطنيون الأرمنيون جرائم الإبادة الجماعية البشعة ضد سكان أذربيجان. وأثناء احتلال القرى التي يسكنها الأذربيجانيون، مثل قرى إمارة غارفاند، وتوغه، وسلاكاتين، وأخوللو، وخوجافاند، وجميلي، ونابيلار، ومشالي، وحسنآباد، وكركيجاهان، وغايبالي، وماليبايلي، ويوخاري، وإشاغي غوششولار، وغاراداغلي في إقليم ناغورنو - كاراباخ، تم قتل جزء من سكان هذه المستوطنات بلا رحمة طبقا لخطة معدة سلفا. ففي قرية غاراداغلي وحدها، تعرض أكثر من ٨٠ مدنيا أذربيجانيا، من بينهم عدد من الأطفال والنساء والمسنين، للتعذيب والقتل بلا رحمة، وأخذ العشرات من السكان كرهائن، وأحرقت القرية تماما حتى سويت بالأرض.

وفي ليلة ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، قامت القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا والجماعات الأرمينية الإرهابية الموجودة في إقليم ناغورنو - كاراباخ، بدعم من الكتيبة ٣٦٦ الراكبة التابعة للجيش السوفييتي سابقا والتي يشكل الوطنيون الأرمينيون الجزء الأكبر من ضباطها بمداهمة مدينة خوجالي التي يسكنها أذربيجانيون، وارتكبوا واحدة من أفظع عمليات الإبادة الجماعية في تاريخ الجنس البشري. وأحرقت المدينة ودمرت بأكملها دون أي مبرر عسكري، وقُتل بوحشية ٦١٣ من المدنيين الأذربيجانيين، من بينهم ٦٣ طفلا و ١٠٦ نساء، وأصيب ٤٨٧ شخصا بجروح خطيرة، واحتجز ٢٧٥ ١ مواطنا، من الأطفال والنساء والمسنين، وتعرضوا لإهانات وتعذيب يفوق الوصف. وأبيدت أسر بأكملها. وحتى الآن لا توجد أي معلومات عن مصير ١٥٠ شخصا احتجزوا كرهائن، من بينهم ٦٨ امرأة و ٢٦ طفلا.

والمدنيون الذين حاولوا اختراق الحصار والهروب، كانوا يتعرضون لكمائن من الجنود الأرمينيين ويقتلون بوحشية على الطرقات وفي الغابات. وكان هؤلاء الجنود يتزعون فروة رأس من يقتلونهم، ويبترون أعضاءهم، ويتزعون عيون الأطفال، ويبقرون بطون الحوامل، ويدفنون الناس أو يحرقونهم أحياء.

إن طبيعة ومجال الجرائم البشعة التي ارتكبت في خوجالي وفي غيرها من المستوطنات التي يسكنها الأذربيجانيون تؤكد أن أعمال الإبادة الجماعية هذه تندرج تماما تحت التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وهي الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة بمقتضى قرارها ٢٦٠ (٣) في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. إن هذه المذابح الجماعية والوحشية المتعمدة ارتكبت بهدف القضاء التام على من يعيشون في هذه

المناطق بسبب أصولهم الأذربيجانية. والذين حاولوا منهم الهروب من المدن والقرى المحترقة لم يجدوا أي رحمة، فقد كان الأطفال والنساء، وعلى الأخص النساء الحوامل، يتعرضون للقتل بلا رحمة. أما سكان المدن والقرى الأخرى المحتلة من أذربيجان فقد استطاعوا الإفلات من الإبادة الجماعية لمجرد أنهم تركوا مستوطناتهم قبيل هجوم القوات المسلحة الأرمينية.

إن المعتدين الأرمينيين دمروا التراث الثقافي – التاريخي لأذربيجان في المناطق التي احتلوها بمنتهى الوحشية. فقد ارتكبوا أعمال تخريب في تلك المناطق، حيث نهبوا وأحرقوا ما يقرب من ٥٠٠ موقع تاريخي وأكثر من ١٠٠ موقع أثري، و ٢٢ متحفا، و ٤ صالات عرض، و ٩ أماكن لها أهمية تاريخية، ودنسوا ٤٤ مكانا للعبادة و ٩ مساجد. كما دمروا وأحرقوا ٩٢٧ مكتبة عامة و ٤,٦ مليون كتاب ومخطوط نادر.

ومن المستحيل أن تحسب أو تقدر بأرقام محددة مدى الأضرار التي ألحقها العدوان الأرميني بالأماكن الثقافية الوطنية الأذربيجانية في إقليم ناغورنو – كاراباخ وفي المناطق المتاخمة له، لأن الكنوز التي تعرضت للنهب والتخريب هي تراث ثقافي فريد، لا لأذربيجان وحدها، بل لحضارة العالم بأسره.

ورغم أن الجزء الأكبر من أراضي بلدنا تحت الاحتلال الآن، وأن واحدا من بين كل ثمانية من أهالينا أصبح لاجئا أو مشردا يعيش في الخيام وسط ظروف لا تحتمل، فإن أذربيجان على استعداد لأن تزيل بالطرق السلمية آثار العدوان الذي شنته جمهورية أرمينيا. فقد انقضى الآن ١١ عاما على وقف إطلاق النار على الجبهة بين أرمينيا وأذربيجان.

وكما هو معروف، فإن الجهود الدولية لحل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو – كاراباخ، بدأت بإنشاء فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحديد صلاحيات مؤتمر السلام التالي. وقد أعادت قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣) بشأن احتلال أراضي أذربيجان، التأكيد بصورة مطلقة على سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها وحرمة حدودها، وطالبت بالانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من الأراضي المحتلة في أذربيجان. وهذه القرارات تشكل جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني لحل النزاع.

وقد أنشئت آلية لحل النزاع عام ١٩٩٤، وهي الرؤساء المشاركون لفريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتكون الرئاسة المشتركة لهذا الفريق الآن من ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن: الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي.

لقد تحققت خطوة هامة نحو تسوية عادلة للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو – كاراباخ بتطبيق مبادئ تسوية النزاع، وهي وحدة أراضي جمهورية أرمينيا

وجمهورية أذربيجان، والوضع القانوني لإقليم ناغورنو – كاراباخ الذي حدده الاتفاق القائم على حق تقرير المصير والذي سيمنح إقليم ناغورنو – كاراباخ أعلى درجات الحكم الذاتي داخل أذربيجان، ويضمن أمن الإقليم وجميع سكانه، بما في ذلك الالتزامات المتبادلة ضمانا لامتثال جميع الأطراف ببنود تسوية النزاع في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مدينة لشبونة عام ١٩٩٦ والذي شارك فيه جميع الدول الأعضاء في المنظمة عدا أرمينيا.

وقد أظهر مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مدينة استانبول عام ١٩٩٩ رغبة الدول الأوروبية في الدخول إلى الألفية الثالثة في أمن وسلام، واستعداد هذه الدول لحماية وحدة أراضي البلدان واستقلالها، وحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، استمعت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في دورتها الشتوية إلى التقرير الخاص بالنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو – كاراباخ، وأصدرت قرارا يعكس موقفها تجاه النزاع، مع توصية موجهة إلى اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا بشأن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها المنظمة لتسوية النزاع. وتؤكد هذه الوثائق على حقائق احتلال أراضي أذربيجان بمعرفة القوات الأرمينية المسلحة، وسيطرة القوات الانفصالية على إقليم ناغورنو – كاراباخ، وارتكاب عمليات التطهير العرقي في الأراضي المحتلة. ومن ناحية أخرى، ذكرت هذه الوثائق أن احتلال دولة عضو في مجلس أوروبا لأراضي دولة أخرى هو انتهاك خطير للالتزامات والواجبات المفترضة من جانب تلك الدولة أمام مجلس أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدانت الوثائق السعي إلى الاحتلال باستخدام القوة، وأشارت إلى قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى تحرير الأراضي المحتلة في أذربيجان، وأبرزت ضرورة انسحاب جميع القوات المسلحة من الأراضي المحتلة، وأكدت من جديد حق المشردين في العودة إلى بيوتهم بسلام وكرامة.

إن شعب أذربيجان بحاجة إلى السلام لكي يزيل الأضرار التي سببها عدوان أرمينيا على بلدنا، ولكي يحقق استقلاله. فتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان على أساس ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقانون الدولي، وانسحاب القوات المحتلة من أراضينا، واستعادة سيادة دولتنا على كل أراضي أذربيجان، وعودة اللاجئين إلى بيوتهم سوف يسمح بإقامة سلام دائم بين أرمينيا وأذربيجان، وعودة علاقات الجوار الطبيعية بين شعبينا. فهذا النزاع الذي استمر لأكثر من ١٥ عاما يعوق بالطبع عملية التنمية الديمقراطية في المنطقة، ويؤثر سلبا على أذربيجان وأرمينيا، بل وعلى منطقة جنوب القوقاز

بأسرها. إن موقف بلدنا من تسوية النزاع هو موقف عادل يقوم على القواعد والمبادئ المقررة في القانون الدولي.

ومن المؤسف أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان والقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية لم يتحقق حتى الآن، كما أن النشاط الذي قام به فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم يرق إلى مستوى الآمال التي كانت معقودة عليه. وليست بنا حاجة إلى توضيح مدى خطورة بقاء الوضع دون تغيير.

إن الموقف غير البناء لأرمينيا في محادثات السلام، ورفضها الاعتراف بوحدة أراضي أذربيجان، وإقامتها قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها، وتزويدها جيشها بأسلحة الدمار الحديثة، وانتهاكها المتكرر لوقف إطلاق النار، يزيد من خطورة استئناف العمليات العسكرية.

إن سلوك وتصريحات القيادة الأرمينية أثناء سنوات محادثات السلام التي جرت بوساطة من المؤسسات الدولية، قادت عملية السلام إلى موقف صعب. فقد تبين مؤخرا، نتيجة عملية المتابعة التي قامت بها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أراضي أذربيجان المحتلة، أن أكثر من ٠٠٠ ١٥ أرميني قد تم توطينهم في هذه الأراضي بصورة غير مشروعة.

وفي الوقت نفسه تجري محاولات لإضفاء الصفة الشرعية على نظام الحكم الانفصالي – الإرهابي الذي قام في الأراضي المحتلة، فبين الحين والحين. تجري ''انتخابات'' ''لمراكز القوى'' في النظام العميل. لقد تجاوزت وقاحة المعتدي حدودها بإنشائه منصبا يسمى ''رئيس جمهورية ناغورنو – كاراباخ'' ومحاولته إضفاء صفة شرعية على هذا المنصب.

إن هناك عمليات غير مشروعة تجري الآن في إقليم ناغورنو – كاراباخ وغيره من المناطق المحتلة تثير قلقا شديدا مثل تهريب الأسلحة والبشر، والتخلص من المخلفات المشعة، والنهب البشع للموارد الطبيعية، وتدريب الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير المشروعة بتمويل من إيرادات زراعة المواد المخدرة، وتجهيزها ونقلها وإنتاجها. فقد أصبح إقليم ناغورنو– كاراباخ وسبع مناطق محيطة به مراكز لعمليات تنظيمات إرهابية دولية مختلفة.

لقد انقضى الآن ١٥ عاما منذ أن أصبحت أذربيجان هدفا للإرهاب الأرميني. فمنذ بداية العدوان الأرميني على بلدنا، ارتكبت التنظيمات الإرهابية الأرمينية ٣٢ عملا إرهابيا

ضد أذربيجان. وكان ضحايا هذا الإرهاب مدنيون من سكان القرى والمدن، ووسائل النقل، ووسائط الاتصالات، والمرافق العامة. وارتكب العديد من أعمال التخريب في الطرقات، والسكك الحديدية، والموانئ البحرية، والمطارات، ومحطات المترو والحافلات ووسائل النقل العام. وكنتيجة مباشرة لهذه الأعمال، قُتل أكثر من ٢ ٠٠٠ مواطن أذربيجاني، وأصيب عشرات الألوف، ومنيت أذربيجان وشعبها بخسائر مادية ومعنوية فادحة.

ولكي يبرر الوطنيون الأرمينيون مزاعمهم في أراضي الدول المجاورة، بما في ذلك أراضي جمهورية أذربيجان، ولكي يغطوا على سياسة الاحتلال والإبادة الجماعية وإرهاب الدولة، فقد حاولوا – باستخدام كل الوسائل – أن يجعلوا المجتمع الدولي يقبل مزاعمهم بأنهم تعرضوا في عام ١٩١٥ إلى الإبادة الجماعية، وأنهم شعب ''مضطهد ومظلوم ومهان''. وللأسف، فإن برلمانات وحكومات العديد من البلدان التي أغمضت عيونها عن الإبادة الجماعية الحقيقية كتلك التي حدثت في خوجالي، وفي بعض الحالات التي وقعت فيها منظمات دولية تحت تأثير الدعاية الأرمينية الزائفة أو حددت موقفها بناء على الظروف السياسية الراهنة، حولت أسطورة ''الإبادة الجماعية للأرمينيين'' إلى موضوع للمداولات، بل وأخذوا بوثائق ظالمة ولا أساس لها عن هذا الموضوع.

إن الباحثين الملتزمين بالحقيقة العلمية، ومن بينهم بعض الدارسين الغربيين قد أثبتوا منذ وقت طويل أن التاريخ لم يشهد أبدا ''إبادة جماعية للأرمينيين''. فالزعم القائل ''بإبادة جماعية للأرمينيين'' هو نتاج خيال مريض، ويقوم على وثائق مزورة. وقد قامت تركيا مؤخرا بفتح أبواب الأرشيف العثماني، ودعت الباحثين، ومن بينهم بعض الدارسين الأرمينيين، إلى الحضور والاطلاع على الوثائق التاريخية التي ترجع بتاريخها إلى بداية القرن العشرين. ولكن رفض الدارسين الأرمينيين المشاركة في المناقشة العلمية يكشف القيمة الحقيقية لهؤلاء الذين ينشرون أسطورة ''الإبادة الجماعية للأرمينيين''.

والواقع أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر، استغل الوطنيون الأرمينيون الحماية السرية والعلنية لروسيا العنصرية وغيرها من الدول، وظلوا يحلمون بوهم إقامة ''أرمينيا الكبرى''، وارتكبوا أعمالا إرهابية وإبادة جماعية في أوقات مختلفة في شرق الأناضول وجنوب القوقاز بغرض التطهير العرقي للأراضي التي يريدون احتلالها، وقتلوا بوحشية نحو مليوني بريء. وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٧ ثم بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٠ تعرض المدنيون الأذربيجانيون إلى الإبادة الجماعية في ايرافان، ودارالياز، وزانغازور (في أراضي جمهورية أرمينيا الحديثة الآن)، وتفليس، وناخشيفان، وباكو، وغانجا، وكاراباخ،

وشاماخي، وغوبا، وموغان، ولنكاران، وأماكن أخرى من أذربيجان. وفي عمليات الإبادة الجماعية التي جرت في آذار/مارس ١٩١٨، قتل أكثر من ٠٠٠ ٣٠ مدني في باكو، عاصمة أذربيجان. وهكذا راح ملايين الأبرياء ضحية وحشية الوطنيين الأرمينيين، وأصبح يوم ٣١ آذار/مارس يعتبر في بلدنا يوما للإبادة الجماعية في أذربيجان.

وعقب فرض السلطة السوفيتية على أرمينيا وأذربيجان، تم ضم جزء كبير من أراضي أذربيجان إلى أرمينيا بمساعدة النظام البلشفي. ولم يمنح مئات الآلاف من الأذربيجانيين الذين ظلوا في أراضي أرمينيا حكما ذاتيا، بينما حصل الأرمينيون في أذربيجان على الحكم الذاتي داخل إقليم ناغورنو- كاراباخ المستقل ذاتيا. وهكذا أوجد الوطنيون الأرمينيون أساسا لمطالبتهم التالية بأراضي أذربيجان، وهي المطالبة التي نجمت عنها بعد ذلك مآس في نهاية القرن العشرين وما زالت مستمرة في جنوب القوقاز.

على امتداد فترة تربو على المائة عام الأخيرة، تربت أجيال من الأرمينيين في ظل روح من العداوة والكراهية لشعبي تركيا وأذربيجان. وأسفرت جهود ''الدارسين'' الأرمينيين عن تزييف تاريخ المنطقة. فقد غُير تاريخ الأرمينيين بصورة مفتعلة، وبولغ فيه، وطُرح على أنه تاريخ بلد قديم، وموروست حملة مكثفة من العدوان المعنوي ضد أذربيجان. واستفاد الوطنيون الأرمينيون من الظروف التي سادت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، لإنهاء الإبعاد القسري لمئات الآلاف من الأذربيجانيين الذين كانوا هم السكان الأصليين لأراضي جمهورية أرمينيا، ثم شنوا عدوانا عسكريا علنيا ضد أذربيجان ليحققوا مطالبهم في أراضي بلدنا. وهكذا أفضت سياسة الاحتلال والإبادة الجماعية، تغذيها أيديولوجية الكراهية، إلى ما نحن فيه.

واستغلت قيادة جمهورية أرمينيا مناخ الإفلات من العقاب والتأييد الذي تحظى به من جانب قوى أجنبية لا يعنيها إقامة السلام والاستقرار والإبقاء عليهما في المنطقة، فلم تخف نواياها الحقيقية على الإطلاق. فابتداء من عام ١٩٨٩، أصدر برلمان أرمينيا عددا من القوانين غير المشروعة بشأن ''توحيد'' أرمينيا وناغورنو - كاراباخ. وتنطوي خطط عمل حكومة أرمينيا على بنود عسكرية بشأن ناغورنو - كاراباخ، بينما يدلي قادتها ببيانات غير مسؤولة يقولون فيها أن ناغورنو - كاراباخ لن تكون أبدا جزءا من أذربيجان.

إن أحد العوامل التي تعرقل تسوية مشكلة ناغورنو - كاراباخ هو سيطرة الخوف من قهر المجتمع الأرميني، ووجود جو من التعصب ضد الانفصال ووجهات نظر بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان تختلف عن وجهات النظر الرسمية. فعشية مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مدينة استانبول، حدث أمر لا يمكن توقعه أو تصديقه في

برلمان أرمينيا، وهو حدث ليس له مثيل في تاريخ العالم الحديث، حتى في البلدان التي بها نظم حكم رجعية، حيث اقتحم عدد من الأفراد المسلحين قاعة اجتماعات البرلمان وأطلقوا النار على عدد من كبار المسؤولين في البرلمان والحكومة.

وتعبيرا عن الإرادة السيادية لشعب أذربيجان، يعلن المجلس المللي لجمهورية أذربيجان مرة أخرى أن جمهورية أذربيجان لن تقبل أبدا بمصادرة سيادتها على جزء من أراضيها أو بالاحتلال المشين لأراضيها الأصلية أو بفصل هذه الأراضي، وأنها سوف تلجأ إلى كل الوسائل الممكنة لكي تستعيد وحدة أراضيها.

إن المجلس المللي لجمهورية أذربيجان، وهو يطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) بشأن الانسحاب الكامل والفوري دون شروط من كافة الأراضي المحتلة في أذربيجان، يدعو إلى تسوية مشكلة ناغورنو - كاراباخ على أساس القرارات والوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بودابست ولشبونة واستانبول، والتوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

إن المجلس المللي لجمهورية أذربيجان، وهو يؤكد من جديد موقف جمهورية أذربيجان من التسوية السلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو - كاراباخ، يطالب الرؤساء المشاركين في فريق مينسك بأن يستخدموا نفوذهم على المعتدي الذي احتل أراضي جارته، وأن ينطلقوا في سعيهم لإيجاد طرق لتسوية النزاع سلميا من القواعد والمبادئ المقررة في القانون الدولي، وعلى الأخص أهم هذه القواعد والمبادئ، ألا وهو وحدة أراضي الدول وحرمة حدودها.

إن برلمان أذربيجان يدعو الجانب الأرميني إلى اتخاذ موقف بناء من عملية السلام وأن يتحاشى الأعمال التي تعرقل المحادثات التي تجري في إطار فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعقد تنفيذ أعمال إعادة البناء في المنطقة بعد التسوية.

إن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يظل غير مبال بانتهاك سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها، إذ يجب عليه أن يسمي المعتدي باسمه الصريح، وأن يقدم يد المساعدة في انسحاب أرمينيا من الأراضي التي تحتلها من أذربيجان وعودة اللاجئين إلى بيوتهم. فالمجلس المللي لجمهورية أذربيجان، إدراكا منه لضرورة وأهمية مناقشة مسألة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يناشد الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والجمعية البرلمانية الدولية لرابطة الدول المستقلة،

والاتحاد البرلماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي، والمنظمات الدولية الأخرى، وبرلمانات وحكومات العالم، أن تدعم قضية أذربيجان العادلة وأن تسهم في الحل السلمي للنزاع حول إقليم ناغورنو - كاراباخ على أساس القواعد والمبادئ المقررة في القانون الدولي وفي استعادتها وحدة أراضي بلدنا.

اعتمد في اجتماع المجلس المللي (البرلمان) لجمهورية أذربيجان في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥.